التنظيم القانوني لتداول الأسهم في بورصة فلسطين

(دراسة تحليلية)

ملخص الرسالة

تتناول هذه الرسالة التنظيم القانوني لتداول أسهم شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، استناداً لقانون الشركات رقم(12) لسنة 1964 الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم(12) لسنة 2004 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، من خلال اتباع منهج وصفي تحليلي يسلط الضوء على أبرز الجوانب القانونية والعملية المتصلة بهذا الموضوع.

ونظراً لأهمية تداول الأسهم في بورصة فلسطين، سواء على صعيد الإقتصاد الوطني بشكل عام، أم على صعيد المستثمرين بشكل خاص، فقد كان لا بد من فصل الجانب التنفيذي لتداول الأسهم عن الجانب الرقابي، والذي تتولاه جهة مستقلة ممثلة بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك في إطار السعي نحو تعزيز متطلبات الشفافية، وتحقيق المصلحة العامة بصدد عمليات التداول في البورصة، وحماية حقوق المستثمرين فيها.

وفي هذا السياق، فقد ألزم المشرع الفلسطيني شركات المساهمة العامة بالإدراج في بورصة فلسطين، حتى تتمكن من التداول على أسهمها من خلال البورصة، وذلك بعد استيفائها مجموعة من شروط الإدراج المحددة مسبقاً، كما تم الإتجاه نحو قصر القيام بعملية تداول الأسهم في البورصة على شركات الوساطة المالية المرخصة قانوناً، وذلك بناء على اتفاقية التداول المبرمة مع عملائها من المستثمرين، حيث تعتبر

شركات الوساطة المالية في هذا الشأن بمثابة حلقة الوصل بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة من جهة، والمستثمرين الراغبين في شراء الأسهم أو بيعها من جهة أخرى.

وترتب عمليات بيع وشراء الأسهم في البورصة، مجموعة من الحقوق والإلتزامات سواء تلك الناشئة عن عقود التداول المبرمة بين المستثمرين وشركات الوساطة المالية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه عملية تداول الأسهم في البورصة، أو الحقوق والإلتزامات المنصوص عليها قانوناً.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن الإلتزامات، يقابله قيام المسؤولية القانونية عند إخلال أي من أطراف عملية تداول الأسهم بالإلتزامات الملقاة على عاتقهم بموجب عقد التداول، أو مخالفة تلك المفروضة قانوناً والهادفة إلى حماية حقوق المستثمرين، وسلامة عمليات التداول في البورصة، وتتمثل هذه المسؤوليات بالمسؤولية المدنية والجنائية والتأديبية.

وفي خاتمة هذه الرسالة ستخرج الباحثة بالعديد من النتائج، وما تقترحه بناء عليها من توصيات، وذلك في سبيل التعامل مع التحديات والمعيقات التي تواجه تداول الأسهم، بما من شأنه تنشيط العملية الإستثمارية في بورصة فلسطين، وتعزيز الثقة بسلامة عمليات التداول فيها على نحو يحمي حقوق المستثمرين.